الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة **٢٩**
الأربعاء ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٢٤ من جدول الأعمال

القضاء على الفقر ومسائل إنمائية أخرى

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

الجلسة العامة المكرسة للنظر في نتائج السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر ومتابعتها

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للقرار ٢٢٩/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تعقد الجمعية العامة الآن جلسة عامة واحدة للنظر في نتائج السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر ومتابعتها. وسأبدأ الجلسة بالإدلاء ببيان بالأصالة عن نفسي.

إن هذه الجلسة العامة اليوم، الموافق ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، مكرسة لمتابعة السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر. وهذه المسألة بالنسبة لي تكتسي أهمية خاصة لسببين على الأقل. أولاً، أن من الأهمية بمكان ضمان أن المسائل التي يُسترعى انتباه المجتمع الدولي إليها لدى إعلان سنة دولية ما لن تسقط من دائرة الاهتمام بعد ذلك. ونشر ''الكتاب الأزرق'' وإنشاء فريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية الجامعة علامتان هامتان في هذا الشأن.

وفضلاً عن ذلك، فإن هذه الجلسة تعقد بعد ثلاثة أسابيع فحسب من الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية. والائتمانات البالغة الصغر لها دور أساسي في الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف – وتكفي الإشارة إلى التحسن بشأن وصول المرأة إلى الخدمات المالية، وما يترتب على ذلك من تمكينها والآثار الإيجابية غير المباشرة بالنسبة لالتحاق الأطفال بالمدارس وتوفير الرعاية الصحية لهم.

والائتمانات البالغة الصغر أداة رئيسية لتحسين الظروف المعيشية للسكان الفقراء. ويمكن أن يوصف النمو الكبير في الائتمانات البالغة الصغر خلال بضع سنوات قلائل بأنه نجاح. وتدعم هذا التطور شراكة قوية بين الحكومات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ولقد نشأت ممارسات إبداعية كما نشأ أصحاب مصلحة جدد. وهذه تطورات مشجعة، وإن كان ثمة حاجة إلى مزيد من العمل.

وتقرير الأمين العام عن دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر (A/65/267) يكشف عن عدد من أوجه القصور. فالتغطية الجغرافية متفاوتة، والمناطق الريفية ما زالت مستبعدة غالباً. وعموماً، هناك صعوبة في وصول الائتمانات البالغة الصغر إلى أفقر السكان، وهم الذين تستهدفهم على وجه التحديد. وثمة مسألة أهم، وهو استنتاج رئيسي آخر، ففي حين أن التمويل البالغ الصغر يساعد على تحسين حياة الفقراء، فإنه لا يمكنه أن يخرجهم من دائرة الفقر بصورة دائمة. فالتمويل البالغ الصغر لا يكفي لتوليد أنشطة إنتاجية. إلا أن له قدرة تعليمية كبيرة تتمثل في تعرف السكان الفقراء على آليات وأنشطة السوق التي لا يعرفون عنها إلا القليل.

وينبغي لنا أن نستخلص الدروس من الخبرات المكتسبة حتى الآن حتى يتسنى الاستفادة من قدرة التمويل البالغ الصغر على نحو أفضل. وكما طورنا المفهوم الأوّلي للائتمانات البالغة الصغر إلى مفهوم التمويل البالغ الصغر، وهو الأفضل تجسيداً للنطاق الأوسع من الخدمات المالية المتاحة، ينبغي لنا الآن أن نتخذ الخطوات المناسبة لتفعيل فكرة التمويل الجامع، وبذلك نضمن نهوض القطاع المالي بإيجاد فرص العمل والأنشطة الإنتاجية، ليكون بذلك في خدمة أفقر السكان والمجتمع ككل.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أدعو الجمعية إلى النظر في التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره. وأتمنى للأعضاء نقاشاً مثمراً.

السيد دو باسومبيير (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، علاوة على أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

أولاً، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة بشأن متابعة السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر لعام ٢٠٠٥. والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن قطاعاً مالياً جامعاً، والتمويل البالغ الصغر والائتمانات البالغة الصغر بصورة خاصة، أداة هامة للغاية في الجهد العالمي للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن للقطاع المالي الجامع والتمويل البالغ الصغر أن يسهما في النمو المستدام والجامع كأساس لتنمية مستدامة، ويمكن أن يساعدا في انتشال الفقراء، لا سيما النساء والسكان الريفيين، من دائرة الفقر.

لقد انقضت خمس سنوات منذ أُعلنت السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر، تغير العالم خلالها. وفي غضون السنوات الخمس هذه، اكتسب التمويل البالغ الصغر والائتمانات البالغة الصغر زخماً كبيراً، وجدول الأعمال المتعلق بالائتمانات البالغة الصغر تطور تدريجياً إلى نهج أوسع نطاقاً للتمويل المتاح للجميع. ومعالجة جدول الأعمال الأوسع نطاقاً للتمويل المتاح للجميع كان أحد أهداف فريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية الجامعة، المُنشأ في عام ٢٠٠٦ كمتابعة للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة. وينعكس هذا التغيير في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، التي تشير إلى:

”تعزيز الخدمات المالية الجامعة، ولا سيما التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك تيسير الحصول على الائتمان والادخار والتأمين ووسائل الدفع، لجميع شرائح المجتمع، وبخاصة النساء والأشخاص القليلو المنفعة والذين لا يحصلون عادة على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية“.
(القرار ٦٥/١، الفقرة ٧٠، الفقرة الفرعية (ح))

وتقرير الأمين العام (A/65/267) عن دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر، والتقرير السنوي للداعية الخاصة للتمويل الجامع من أجل التنمية، صاحبة السمو الملكي الأميرة ماكسيما، من هولندا، التابعة للأمين العام، يوفران قاعدة ممتازة لتوسيع نطاق النقاش. وهذا هو النهج الذي نحتاج إلى اعتماده في الجمعية العامة واللجنة الثانية على السواء.

والتمويل الجامع يعني تعميم الوصول بتكلفة معقولة إلى طائفة من الخدمات المالية لكل من يحتاج إليها، توفرها مجموعة متنوعة من المؤسسات القانونية والمستدامة. والتمويل الجامع يشمل التمويل البالغ الصغر والائتمانات البالغة الصغر، بل ويشمل أيضاً الخدمات المرتبطة بالادخار ووسائل الدفع والتحويلات، إلى جانب التأمين على الأفراد، ومنظمي المشاريع البالغة الصغر والمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهي تساعد على زيادة الإنتاجية وتدر الدخل. كما أنها تولد فرص العمل. وكذلك، فهي تحمي الناس ضد الصدمات التي لا يمكن التنبؤ بها، وتساعدهم على إدارة تدفق الأموال السائلة وبناء الأصول بمرور الوقت. ووجود هيكل تمويلي جامع أمر مهم جداً للنمو المستدام والشامل للجميع.

إن دعم التمويل البالغ الصغر جزء من التعاون الإنمائي للاتحاد الأوروبي. وخلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، كُفِل الدعم للمشاريع التجارية الصغيرة والتمويل البالغ الصغر من خلال البرنامج الإطاري للاتحاد الأوروبي للتمويل البالغ الصغر، بتخصيص مبلغ ١٥ مليون يورو لبلدان الكاريبي وأفريقيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع استثمارات في قروض وأسهم لبنوك ومؤسسات تمويل بالغ الصغر قدمها بنك الاستثمار الأوروبي. وحتى نهاية عام ٢٠٠٩، تعهدت مجموعة بنك الاستثمار الأوروبي بنحو ٦٥٤ مليون يورو لحوالي ٣٠ من مشاريع التمويل البالغ الصغر أو وسطاء، بما في ذلك ٢٦ مليون يورو في شكل منح للمساعدة الفنية. وبرنامج الاتحاد الأوروبي الثاني الجديد للتمويل البالغ الصغر، للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، سيدعم التمويل البالغ الصغر في بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بمبلغ ٥٧ مليون يورو، بما في ذلك ١٥ مليون يورو من الصندوق الإنمائي الأوروبي العاشر.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة دعم إنشاء قطاع مالي جامع يوفر الخدمات المالية لأرباب الأسر الفقيرة والمشاريع التجارية الصغيرة. والحاجة إلى بناء قدرات مؤسسات التمويل البالغ الصغر – الموارد البشرية والمؤسسات – على جانب كبير من الأهمية، شأنها شأن مشاركة القطاع الخاص والشراكات الفعالة. والتمويل المسؤول يشمل كذلك النهوض بمحو الأمية المالية. وستكون هذه العوامل حاسمة الأهمية لنجاح التوسع في التمويل الجامع على نطاق كبير. والاستخدام المتزايد للحلول التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الخدمات المصرفية التي لا فروع لها، يوفر إمكانات كبيرة لتوسيع الوصول من خلال استخدام الهواتف الخلوية والبطاقات المصرفية والوكلاء المصرفيين مثل متاجر البيع بالتجزئة ومكاتب البريد. وقواعد الحيطة الصارمة ينبغي أن تضمن توفير الخدمات المالية بطريقة شفافة ومسؤولة وتعود بالنفع على العملاء.

وفي نفس الوقت، يود الاتحاد الأوروبي أيضاً أن يشدد على أن الإقصاء المالي ليس مشكلة يقتصر وجودها

على البلدان النامية دون سواها؛ فمشاكل الوصول إلى التمويل توجد في الاقتصادات المتقدمة أيضاً. ولذلك، فإن تبادل الخبرات بشأن سبل تحسين التمويل الجامع مهم للشركاء الإنمائيين كافة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير بإيجاز إلى المنتدى الأوروبي للتمويلات البالغة الصغر، الذي يهدف إلى تبادل أفضل الممارسات والسياسات المتعلقة بالتمويل البالغ الصغر في البلدان النامية من خلال الجمع بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص ومن المجتمع المدني. وثمة مبادرتان هامتان تستحقان الذكر في هذا المقام.

المبادرة الأولى هي أسبوع التمويل البالغ الصغر الأوروبي لعام ٢٠١٠، الذي سيقام في لكسمبرغ في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، والمبادرة الثانية هي الجائزة الأوروبية الثالثة للتمويل البالغ الصغر، التي ستقدم في تلك المناسبة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بهدف تعزيز مبادرات التمويل المضيف للقيمة. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بالعمل الذي تضطلع به مجموعة الـ ٢٠ بشأن التمويل الجامع ومبادئ مجموعة الـ ٢٠ للتمويل الجامع الإبداعي، التي اعتمدت في تورنتو.

وختاماً، أود التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى وهيئات الأمم المتحدة وكل أصحاب المصلحة المعنيين لمواصلة النهوض بتعميم الوصول إلى الخدمات المالية.

السيد شوكلا (الهند) (تكلم بالإنكليزية):اسمحوا لي بأن أبدأ بشكر الأمم المتحدة وجميع الذين يعملون بدون كلل لتعزيز الائتمانات البالغة الصغر كوسيلة للقضاء على الفقر.

إن تقرير الأمين العام (A/65/267)، المقدم وفقا للقرار ٢٢٩/٦٣ وعلى خلفية عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر، خلاصة متعمقة لتجربة الائتمانات البالغة الصغر على الصعيد العالمي، بما تشمله من دروس قيّمة لنا جميعنا. وكان استحداث الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر بوصفهما استراتيجية للقضاء على الفقر موضوعا مركزيا للسنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر في ٢٠٠٥. ومن المعروف جيدا أن الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر بوصفهما منهاجين للسياسات العامة أسهما إسهاما كبيرا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر، وفي البلدان النامية على وجه الخصوص.

يركز التمويل البالغ الصغر، بوصفه نهجا مستندا إلى السوق لمكافحة الفقر، على تطوير القدرة على تنظيم المشاريع وتوسيع نطاق العمل الحر. وتخدم مؤسسات التمويل البالغ الصغر، التي تبلغ أكثر من ٣ ٥٠٠ على النطاق العالمي اليوم، حوالي ١٥٥ مليون شخص في كل أرجاء العالم. ونظرا لأن مؤسسات التمويل البالغ الصغر أثبتت عمليا استدامة الإقراض البالغ الصغر، حوّلت المصارف التجارية النموذج إلى صناعة عالمية رئيسية. وبين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨، شهدت هذه المؤسسات نموا سنويا متوسطا في الأصول بلغ ٣٩ في المائة وراكمت أكثر من ٦٠ مليار دولار في مجموع الأصول.

غير أننا نظل قلقين إزاء أسعار الفائدة المرتفعة التي تحسبها الكيانات التجارية للائتمانات البالغة الصغر. يجب على الحكومات أن تتناول هذه الحالة الشاذة عن طريق اتخاذ تدابير متعلقة بالسياسات العامة. كما أثبتت خطط التمويل البالغ الصغر قدرتها على البقاء لإحداث التغير الاجتماعي، وخصوصا النهوض بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وكثير من هذه البرامج في العالم النامي تصاحبها خطط الخدمات الاجتماعية وتشكل شبكات للسلامة الاجتماعية في أوقات الأزمة. وتوفر خطط التأمين للتمويل البالغ الصغر تغطية غير مكلفة على الأمد القصير للحياة والصحة والممتلكات والماشية والمحاصيل الزراعية والكوارث الطبيعية.

لقد حققت الهند، التي تمتلك أكبر شبكة للائتمانات البالغة الصغر في العالم، النجاح الكبير في برنامجها. وأود أن أذكر على وجه خاص الأداء القوي لخطط الائتمانات البالغة الصغر التي تديرها مجموعات ذاتية المساعدة في الهند، والتي يبلغ عددها اليوم زهاء مليونين و ٢٠٠ ألف مجموعة. وعلى أساس نموذج الائتمانات البالغة الصغر، ندير أيضا خطط المعاش التقاعدي البالغ الصغر للقطاع غير الرسمي، وهو قطاع كبير من اقتصادنا ما كان يمكنه، لولا ذلك، أن يستفيد من استحقاقات التأمين الاجتماعي.

وعلى الرغم من نجاح التمويل البالغ الصغر، فإننا نعي وعيا كاملا القيود المفروضة عليه بوصفه استراتيجية للحد من الفقر. ولكن في التحليل النهائي للأشياء، يجب علي أن أقول، بحكم تجربتنا في الهند وما لاحظناه عبر العالم، إن التمويل البالغ الصغر تمكن من أداء دور مهم في تناول الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية في البلدان النامية. لقد أثّرت الأزمة المالية والاقتصادية تأثيرا كبيرا في السيولة لدى مؤسسات التمويل البالغ الصغر وأضعفت قدرتها على تقديم الخدمات المبتكرة. وأدت الأزمة إلى إدراك الحكومات أن الوقت قد حان للانتقال من نظام الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر إلى الإدماج المالي الأكثر شمولا.

لقد حددت الهند هدفا، وهو جعل أي قرية في البلد مدمجة ماليا بحلول عام ٢٠١٥ عن طريق المصارف المتنقلة. إن توسيع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عزز نمو التمويل البالغ الصغر. ولقي مفهوم العمل المصرفي دون فروع عن طريق الهواتف المحمولة والبطاقات المصرفية ووكلاء العمل المصرفي نجاحا خاصا في البلدان النامية. وفي أقل البلدان نموا وأفريقيا، أقام قنوات مباشرة لتلقي التحويلات المالية وحفز على التعبئة المحلية للموارد.

وختاما، أود أن أقول إن الهند ملتزمة التزاما قويا بالإدماج المالي للجميع، وتدعو إلى مواصلة توسيع نطاق استراتيجية الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر لتحقيق الحد من الفقر والأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. وأختتم بتقديم التحيات لجميع زملاء العمل في العالم أجمع المشاركين في هذه المهمة.

السيد إيغلستن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الحكومة الأسترالية، وأنا ممتن للغاية على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة خلال هذه المتابعة الهامة للسنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر لسنة ٢٠٠٥.

تعتبر أستراليا الإدماج المالي للفقراء ضروريا للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والتقدم صوب الأهداف الإنمائية للألفية. زهاء ٢,٧ بليون من البالغين في جميع أنحاء العالم يفتقرون إلى سبل الوصول إلى الخدمات المصرفية. إن توفر سبل الوصول إلى مجموعة واسعة من الأدوات المالية، مثل الائتمان ومنتجات الادخار وخدمات المدفوعات والتحويلات المالية والتأمين يساعد الفقراء على زيادة دخلهم وبناء الأصول. ويمكن للفقراء، عن طريق الخدمات المالية، أن ينشئوا المشاريع التجارية ويحصلوا على التأمين ضد الخسائر في المحاصيل ويدخروا لحالة المرض أو الكوارث. والتمويل البالغ الصغر أداة مهمة على نحو خاص للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

إن أكثر من ثلثي عملاء مؤسسات التمويل البالغ الصغر في جميع أرجاء العالم من النساء. وحينما تُوفر للنساء سبل الحصول على التمويل، تستفيد الأسرة المعيشية كلها. والنساء اللواتي تتوفر لديهن سبل الحصول على التمويل البالغ الصغر يمكن أن يتحكمن بصورة أكبر في دخلهن ويمارسن سلطة أكبر في اتخاذ القرارات المتعلقة بأسرهن المعيشية. وعن طريق برامج التمويل البالغ الصغر، تكتسب النساء في أغلب

الأحيان مهارات مهنية جديدة، والثقة بالذات وقدرا أكبر من القيادة، مما يؤدي إلى تعزيز القدرة على الاضطلاع بدور ريادي في إحداث التغيير داخل الأسرة المعيشية والمجتمع قاطبة.

تؤيد أستراليا مبادرات الإدماج المالي في جميع أنحاء العالم، من البلدين الجزريين بابوا غينيا الاستوائية وتيمور – ليشتي في المحيط الهادئ، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إلى البلدان التي تبعد كثيرا عن منطقتنا، بما في ذلك العراق، وبيرو وكولومبيا في أمريكا الجنوبية. وترد الخطوط العامة لنهج أستراليا حيال دعم الإدماج المالي في الوثيقة المعنونة ”الخدمات المالية للفقراء: استراتيجية لبرنامج المعونة الأسترالي ٢٠١٠-٢٠١٥“، الذي أُطلِق في وقت مبكر من هذه السنة. وعن طريق هذه الاستراتيجية، ستبني أستراليا قدرات المؤسسات المالية لتقديم خدمات مالية عالية الجودة وميسورة وعادلة إلى الفقراء، وستساعد الحكومات على وضع سياسة عامة تمكينية وإيجاد بيئة تنظيمية. وسنسعى إلى استخدام إمكانات التكنولوجيات الجديدة، وسندعم برامج التوعية المالية لمساعدة الناس في البلدان النامية على فهم أحوالهم المالية والخدمات المتاحة لهم.

ومن الواضح أن وجود بيئة للسياسات العامة التمكينية ووضع إطار قانوني وتنظيمي داعم ضروريان لكفالة النمو المستدام للخدمات المالية للفقراء. وتؤدي الحكومات دورا حاسما في إيجاد بيئة للسياسة العامة تعزز توسيع نطاق الخدمات المالية، بينما تحمي أيضا المستهلكين من جشع مقدمي الخدمات، بوسائل منها ضمان الكشف الفعال عن أسعار الفائدة. وتعمل أستراليا في إطار اجتماع وزراء الاقتصاد التابع لمنتدى جزر المحيط الهادئ لكفالة تصدُّر الإدماج المالي جدول أعمال وزراء المالية والاقتصاد في منطقتنا.

إن عملنا الراهن مع شركائنا في منطقة المحيط الهادئ يساعد في تيسير نقل التحويلات المالية ويعزز استعمال التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الهواتف المحمولة للأعمال المصرفية بدون فروع. إن التكنولوجيا مثل الهواتف المحمولة والأجهزة عند نقاط البيع وآلات صرف الأموال القليلة التكلفة تتيح إمكانات كبيرة في تعزيز سبل الوصول إلى الخدمات المالية، بخاصة للفقراء في المناطق الريفية والمناطق القليلة السكان حيث أعاقت تكاليف المعاملات المرتفعة تطور الخدمات المالية التقليدية.

حينما تُستعمَل التكنولوجيا الجديدة على النحو السليم، تنتفي حاجة المؤسسات المالية لفتح فروع كثيرة لتقديم الخدمات وتوسيع نطاقها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لنماذج التمويل البالغ الصغر القائمة على التكنولوجيا الحد على شكل كبير من تكاليف المعاملات بالمقارنة بالنماذج التقليدية للعمل المصرفي. ويمكن للنماذج الابتكارية لإيصال الخدمات المالية أن توفر مجموعة من الخدمات التي لم تكن متاحة سابقا للفقراء، بما في ذلك خدمات الادخار والمدفوعات والتحويلات المالية. والحكومة الأسترالية ملتزمة بدعم المؤسسات وتعزيز الشراكات التي تشجع التكنولوجيا والابتكار بغية توسيع تقديم الخدمات المالية إلى الفقراء.

ونقرّ أيضا بأهمية دعم التوعية المالية. يمكن للتوعية المالية أن توفر للفقراء المهارات والمعرفة اللازمتين للاستفادة من الفرص المالية وللتخطيط للمستقبل. وتشكل التوعية المالية حجر زاوية حيويا في كفالة حماية الفقراء ومعاملتهم بإنصاف عند استعمال الخدمات المالية. والافتقار إلى التوعية المالية عامل يسهم بشكل رئيسي في الإفراط في المديونية، الذي يمكن أن يدفع الناس الفقراء إلى مستويات أعمق من الفقر.

وتؤيد أستراليا جهود مجموعة الـ ٢٠ لتعزيز الخدمات المالية للفقراء ويسرها أن تسهم بصفتها رئيسة مشاركة مع البرازيل في فريق خبراء الإدماج المالي لمجموعة الـ ٢٠. ووضعت المبادئ التسعة للإدماج المالي الابتكاري، التي أقرها قادة مجموعة الـ٢٠ في تورونتو في حزيران/يونيه، معايير هامة لتوفير سبل الوصول إلى الموارد المالية والتوعية المالية وحماية المستهلكين.

وستواصل أستراليا العمل بصورة وثيقة مع شركائنا الإنمائيين لإطلاق إمكانات الخدمات المالية للفقراء. شكرا، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة.

السيد جار الله (الكويت): تناقش الجمعية العامة اليوم بندا من أهم البنود المعروضة على جدول أعمالها للدورة الخامسة والستين، لما تمثله مسألة القضاء على الفقر من تحد حقيقي وكبير يتطلب منا جميعا الوقوف جنبا إلى جنب لمحاربته والقضاء عليه.

ويطيب لوفد بلادي أن يتقدم بالشكر الجزيل إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون على تقريره المفصل (A/65/267) حول تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر ٢٠٠٨-٢٠١٧، وما يقدمه هذا التقرير من توصيات هامة تهدف إلى مجابهة تحديات الفقر والتحديات الإنمائية ذات الصلة.

ونتقدم كذلك بالشكر إلى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والفريق العامل لديه على ما بذلاه من جهود في إعداد تقرير حول التعاون في ميدان التنمية الصناعية، وتضمينه لرصد دقيق للتطورات الأخيرة في هذا الميدان وما تواجهه أقل الدول نموا من عقبات تقلل من فرص دخولها إلى الأسواق العالمية للسلع المصنعة.

قبل ثلاثة أسابيع، شهدت هذه القاعة اجتماعا ضمّ قادة ورؤساء العالم في مؤتمر قمة يهدف إلى استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعهدوا خلال مؤتمر القمة ببذل أصدق الجهود ومضاعفة العطاء لتحقيق تلك الأهداف قبل حلول عام ٢٠١٥. وما يهمنا في هذا المقام هو ضرورة أن تواصل الدول تكثيف مساعيها لتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية والمعني بتخفيض معدلات الفقر والجوع العالمية إلى النصف، وذلك برغم ما تحمله المؤشرات من أرقام غير مشجعة تشير إلى تزايد عدد الفقراء إلى أكثر من بليون شخص في عام ٢٠٠٩. تلك الأرقام جاءت نتيجة مباشرة لما يشهده العالم من تحديات جديدة متمثلة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتذبذب الحاصل في أسعار الطاقة والأزمة الاقتصادية العالمية.

كل هذه وغيرها من التحديات بحاجة إلى تضافر الجهود والمساعي وتأصيل مفهوم الشراكة العالمية وتعزيز العمل الجماعي بين الدول لبلوغ ما نصبو إليه جميعا من مجابهة فعالة لآفة الفقر والقضاء عليها.

إن دولة الكويت لم تدخر جهدا في مواصلة تقديم مساعداتها للبلدان النامية وأقل البلدان نموا عن طريق مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، حيث حرصت بلادي ومنذ استقلالها في عام ١٩٦١ على مساعدة المجتمع الدولي للتخفيف من المعاناة الإنسانية في مختلف بقاع العالم. فصندوق التنمية الكويتي، وعلى مر خمسة عقود، يواصل تقديمه لمساعدات ومنح غطت حتى الآن أكثر من مائة دولة حول العالم وضمن قروض ميسرة وصلت إلى أكثر من ١٤,٥ بليون دولار وبما يعادل ١,٣١ في المائة من نسبة الناتج القومي الإجمالي، وهو ما يوازي ضعف النسبة المقررة دوليا.

وإيمانا من دولة الكويت الراسخ بالدور الحيوي والفاعل للأجهزة التابعة للأمم المتحدة، فإنها تلتزم بتقديم مساهمات سنوية طوعية لعدد من المنظمات الدولية والإقليمية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة العاملة في مجال الأنشطة الإنمائية والمساعدات الإنسانية. كما قامت بلادي بمبادرات تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة في الدول الفقيرة التي تضررت من أسعار المواد الغذائية الأساسية، حيث أنشأت ''صندوق الحياة الكريمة'' برأس مال قدره ١٠٠ مليون دولار بهدف دعم مبادرات توفير السلع الغذائية الأساسية للمحتاجين بشكل سريع والمساهمة في برامج زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية والتعاون مع المبادرات المثيلة في العالم. كما خصصت مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لمكافحة الفقر في أفريقيا وذلك عن طريق البنك الإسلامي للتنمية.

إن عملية القضاء على الفقر بحاجة إلى عمل دؤوب وشاق وجهود مكثفة ومتضافرة والتزام صادق وجاد. فقد حان الوقت لكي يحرز المجتمع الدولي قدرا ملموسا من التقدم في مجال الوفاء بتعهداته. وأضحى تنفيذ الدول لالتزاماتها أهم ما نتطلع إليه في هذه الفترة، ووفاء الدول المانحة بالوعود التي قطعتها على نفسها في مجال المساعدات المالية والتقنية، وكذلك التزامها بما تعهدت به من تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الدولية.

وفي السياق ذاته، فإن مسألة القضاء على الفقر تتطلب التزام البلدان النامية بتطبيق نظم مالية ونقدية وتجارية تتسم بالشفافية والوضوح ومنسجمة مع متطلبات السوق العالمي ومتوافقة مع النظام المالي الدولي، وتعزيز قدراتها في مجال سياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجياتها للتنمية الوطنية، والقيام بإصلاحات اجتماعية وسياسية في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بغية الوصول إلى التنمية المنشودة.

السيدة وهاب (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): لاجتماعنا اليوم مغزى إضافي نظرا لأنه يُعقد في أعقاب اجتماع الجمعية العامة المعقود قبل ثلاثة أسابيع للتوصل إلى سبل للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من الأزمات المتعددة التي كان لها أثر سلبي على الاقتصاد العالمي، أكد القادة في مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية على الحاجة إلى تحقيق تلك الأهداف بحلول ٢٠١٥ وإلى إنهاء الفقر. وتم الاتفاق على أن الهدف الأول من تلك الأهداف، أي القضاء على الفقر والجوع، ما يزال أكثر التحديات أهمية في مجال التنمية على المستوى العالمي. وإنجاز ذلك الهدف سيكون له أثر في تحقيق معظم الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

وبسبب قدرة الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر على إيجاد فرص العمل وتيسير تحقيق طموحات الأعمال التجارية للفقراء، فإن متابعة السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر لسنة ٢٠٠٥ توفر فرصة حيوية للتصدي بنجاح لتحدي الفقر. ولذلك، سينهض الاستعمال الواسع النطاق لتلك الموارد بعملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك السبب، نجتمع هنا في هذه القاعة اليوم لتحديد الطريقة المثلى لزيادة استعمال الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر إلى أقصى حد ممكن لدى الحد من الفقر.

وبخلاف التوقعات، فإن نموذج التنمية الراهن لا يعمل دوما بالكفاءة التي يمكن أن يعمل بها لمكافحة الفقر. وفي الواقع، فإن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة تشير إلى اختلالات ناجمة عن تطبيق ذلك النموذج. هناك الكثير من المعدمين. بل إن خبراء التنمية أشاروا إلى أن التنمية التي تديم التباينات سيتضح أنها غير مستدامة وليست جديرة بالاستمرار على الأمد الطويل. ولذلك، فإن التوزيع العادل والمنصف للموارد الوطنية لتعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين

سيستجيب بالضرورة للاحتياجات والمشاكل الخاصة التي يواجهها الفقراء.

وأدى إدراك تلك الحقيقة إلى إعلان ٢٠٠٥ سنة دولية للائتمانات البالغة الصغر. وأدت السنة إلى زيادة وعي الجمهور وفهمه للقيمة الاجتماعية والاقتصادية للائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر. وبالإضافة إلى ذلك، أثبتت السنوات التالية بصورة كبيرة أن الاستعمال الاستراتيجي للائتمانات البالغة الصغر من قِبل البلدان النامية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أهداف كثيرة ترد في مجموعة الأهداف الإنمائية للألفية، بخاصة فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل. ونظرا لأهمية الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في تحقيق تلك الأهداف، تود إندونيسيا أن تسلط الضوء على بعض النقاط ذات الصلة لتبرير تكثيف استعمالها في الحد من الفقر.

أولا، يجب أن تُوفَّر للفقراء سبل الوصول إلى الموارد للتغلب على حرمانهم الشديد. وبزيادة توفّر سبل الوصول إلى الموارد والخدمات المالية، ثبت أن الفقراء في البلدان النامية يلبون الاحتياجات الصحية والتعليمية لأطفالهم. واستطاع آخرون أن ينشئوا مشاريع بالغة الصغر وأن يحققوا قدرا ما من الاستقلال المالي. وتحقيقا لذلك الغرض، يجب على الحكومات أن تكفل أنْ توفر للفقراء سبل الوصول إلى الخدمات المالية على نحو أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اتخاذ خطوات لتعزيز التوعية المالية فيما بين الفقراء.

ثانيا، ينبغي عدم تجاهل الاحتياجات المالية لصغار المزارعين الملاك. ويجب أن يُضمن لهم سبل الوصول إلى الموارد حتى يمكن تعزيز الإنتاجية الزراعية. ولا يمكن المبالغة مهما حاولنا في التأكيد على أهمية الزراعة للاقتصاد الحقيقي – لا سيما على ضوء أزمة الغذاء التي وقعت مؤخرا والتي كان لها أثر في كثير من الدول الفقيرة.

ثالثا، يجب أن يكون استعمال الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر مراعيا لنوع الجنس. ويجب العناية على النحو الواجب بالنساء الفقيرات، بوصفهن عناصر للتنمية غالبا ما يتم تجاهل احتياجاتهن، لكفالة استفادتهن من الائتمانات البالغة الصغر في حياتهن. ويجب أن يوازي توفرُ الموارد إسهامهن في التنمية الاقتصادية.

وتود إندونيسيا أن تتشاطر قصص نجاح الائتمانات البالغة الصغر لديها. ودولتنا على مسار للتنمية يؤكد على النمو الاقتصادي المقترن بالإنصاف والعدالة الاجتماعية للجميع. ووعينا بأن أوجه التحيز في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية يمكن أن تسهم في الفقر أدى بنا إلى تعزيز قدرات بلدنا على الاستفادة من الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر إلى الحد الأقصى. ويُدفع التمويل البالغ الصغر من خلال مرافق مصرفية رسمية، مثل البنك الشعبي لإندونيسيا، ومن خلال وكالات غير مصرفية تديرها منظمات غير حكومية وجماعات المساعدة الذاتية. هذه مؤسسات هامة لأن ٩٨,٥ في المائة من قطاع إندونيسيا للأعمال التجارية يمكن أن تُصنف في فئة مشاريع الأعمال البالغة الصغر. ولذلك، ساعدت هذه المرافق في كبح الفقر.

وبرنامجنا للائتمانات لصغار الملاك هو من بين المشاريع في خطتنا الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ التي كان لها أثر في تطوير المقاولات والتعاونيات الصغيرة والمتوسطة الحجم في إندونيسيا. وبلدي ملتزم بتوسيع نطاق تغطية تلك الائتمانات ابتداء من عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع الحكومة أيضا جماعات ومؤسسات المساعدة الذاتية، مثل مركز الابتكار في مجال التمويل البالغ الصغر للموارد والبدائل، لتعزيز توفر سبل وصول الفقراء إلى الائتمانات التي تقدمها مؤسسات الائتمانات البالغة الصغر في إندونيسيا. وبفضل سياساتنا وبرامجنا المصممة لمكافحة الفقر، هبط معدل الفقر

في إندونيسيا من ١٦,٧ في المائة في ٢٠٠٤ – أو ٣٦,١ من ملايين الأشخاص – إلى ١٤,١ في المائة في آذار/مارس ٢٠٠٩ – أو ٣٢,٥ من ملايين الأشخاص. والهدف هو تخفيض معدل الفقر إلى نسبة تتراوح بين ٨ و ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٤.

وتدرك إندونيسيا، على الرغم من أوجه نجاحها، أن قدرا كبيرا من العمل يجب القيام به لزيادة الحد من الفقر عن طريق الاستعمال الاستراتيجي لقطاع التمويل البالغ الصغر، الذي لم يتزايد الاهتمام به على المستوى العالمي إلا الآن. وستركز إندونيسيا، من جانبها، على الإطار القانوني والتنظيمي لتحسين كفاءة وفعالية قطاع التمويل البالغ الصغر.

وعلى ضوء ذلك، ترحب إندونيسيا، بوصفها دولة عضوا في مجموعة الـ ٢٠، بقرار المجموعة برعاية سياسة ممكنة وبيئة تنظيمية للإدماج المالي الابتكاري. وأقرت المجموعة، في مؤتمر القمة الذي عقدته في تورنتو في حزيران/يونيه، المبادئ التي ستؤدي إلى زيادة فرص حصول الفقراء إلى الموارد والخدمات المالية.

وثمة أدوات أخرى يمكن أن تُستعمل بصورة فعالة. تعتقد إندونيسيا بأن ''الكتاب الأزرق'' للأمم المتحدة المعنون ''بناء قطاعات مالية شاملة من أجل التنمية'' يوفر إطار السياسة لتحول البلدان التزاماتها المتعلقة بالتمويل البالغ الصغر إلى إجراء ملموس. ومن المهم على نحو مماثل أن النجاحات القيّمة ينبغي أن يكرر تحقيقها حيث تسمح الظروف. وبهذه الطريقة ستبذل الدول الأعضاء جهودا ترمي إلى تحقيق الأهداف التي حددتها السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بالدعوة إلى عقد هذا الحدث الهام، الذي يتيح فرصة لتوسيع وتعميق المناقشة بشأن الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر، وأيضا القطاعات المالية الشاملة.

ونحن ندرك أن الجمعية العامة حددت سنة ٢٠٠٥ السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر وأيدت تكريس تلك السنة للتحدي الجاري المتمثل في القضاء على الفقر، الذي هو أيضا جزء من الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ ذلك الوقت، أكدت الجمعية العامة على أهمية التمويل البالغ الصغر بوصفه أداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، واعتبرت التمويل البالغ الصغر أداة مفيدة في القضاء على الفقر.

واليوم نعقد هذه الجلسة العامة للنظر في نتائج السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر ومتابعتها. وتعقد هذه الجلسة على خلفية المناقشات التي أجريت مؤخرا بشأن القضاء على الفقر في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نتطلع مرة أخرى إلى القضاء على الفقر بالتركيز على الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر تحديدا. وتقر جنوب أفريقيا بدور التمويل البالغ الصغر بوصفه محفزا للتنمية والنمو المستدامين. لقد اتضح أن التمويل البالغ الصغر أداة قوية لتوفير الخدمات المالية للفقراء الذي لا يمكنهم الحصول عليها بدون تلك الآلية.

لقد اتخذت جنوب أفريقيا عددا من المبادرات صوب الإسهام في بعض المشاريع المتعلقة بالسنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر. ولدى كفالة بناء المؤسسات المستدامة لتقديم الخدمات المالية الميسورة والمناسبة للفقراء بطريقة مستدامة، أنشئ الصندوق الرئيسي للتمويل البالغ الصغر لجنوب أفريقيا والمبادرة الزراعية البالغة الصغر لجنوب أفريقيا بصفتهما مؤسستين للتمويل بالجملة والتنمية المؤسسية لتقديم الدعم للائتمانات البالغة الصغر والبرامج الزراعية والتعاونية. وتشمل مبادرات أخرى إضفاء الشكل الرسمي على القطاع

المصرفي التعاوني عن طريق قانون مصارف التعاونيات وتنظيم أنشطة مصرف البريد.

إن النهوض بقطاع مالي شامل ودعم توفير سبل الوصول إلى الخدمات المالية مركزيان بالنسبة لبرنامج جنوب أفريقيا لتطوير وتحويل القطاع المالي. إن تطوير القطاع المالي بطريقة توفر سبل الوصول إلى الفقراء يمكنه أن يحقق النمو الاقتصادي ويحفز إيجاد فرص العمل ويتغلب على الإقصاء الاجتماعي ويحد من الفقر. وتعتقد جنوب أفريقيا بأن التمويل البالغ الصغر سيسهم في تحقيق أهدافها المتمثلة في الحد من الفقر وإيجاد فرص العمل وتمكين المرأة. وبالتالي، ستواصل جنوب أفريقيا بذل جهودها لتطوير وتنمية صناعة مستدامة للتمويل البالغ الصغر عن طريق تقديم الدعم التقني ذي الصلة، والتمويل والإطار التنظيمي المواتي، مع تركيز خاص على الفقراء والنساء تحديدا.

ووفقا للتقديرات الدولية، تمثل النساء أكثر من ٧٠ في المائة من جميع عملاء التمويل البالغ الصغر. ولهذا التمييز الإيجابي آثار مضاعفة في أسرهن. ويقع على النساء عبء المسؤولية عن توفير الغذاء والوقود والماء لأسرهن. وينبغي أن تتوفر لهن سبل الوصول إلى الخدمات المالية التي تسمح لهن بتحمل مسؤولياتهن بقدر أقل من انعدام اليقين. وتقدر النساء، لكونهن قادرات على الاضطلاع بأنشطة مولّدة للدخل، أن يوفرون لأسرهن قدرا أكبر من الاستقرار، وسبلا أفضل للحصول على التعليم، وبالتالي فرصة أكبر لانتشال الجيل المقبل من الفقر.

وتشاطر جنوب أفريقيا الأمين العام آراءه الواردة في تقريره (A/65/267) بأن التمويل البالغ الصغر جزء من الاستراتيجية المتعلقة بتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ونتفق على أنه توجد حاجة ملحّة، في ظل استبعاد النساء إلى درجة كبيرة عن القطاع المالي الرسمي وتعرضن لمختلف أشكال التمييز الجنساني، إلى تعميق وتوسيع إدماجهن في النشاط المالي.

وختاما، نعتقد بأن القيمة المستمرة لهذا الحدث تتجسد في أننا قادرون على الحديث عن موضوع قيم للغاية لجهودنا لتعزيز سبل الوصول إلى التمويل البالغ الصغر في مكافحة الفقر.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): اضطرت نيكاراغوا، شأنها شأن سائر العالم، لأن تقاسي من سياق دولي متسم بالآثار السلبية العميقة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. إن حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة بقيادة الرئيس دانييل أورتيغا سابيدرا تمكنت، على الرغم من مواجهتها لتلك الظروف، من إحراز التقدم في مكافحة الفقر – إلى درجة إعلان الدراسات المستقلة أن نيكاراغوا حققت الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية.

ونيكاراغوا اليوم دولة خالية من الأمية، وهي تتمتع بالتعليم المجاني والرعاية الصحية، ووضعت برنامجا للوجبات الغذائية المدرسية اختارته منظمة الأغذية والزراعة بوصفه أحد البرامج الأربعة الأفضل في العالم. وفتحنا أيضا الأبواب في وجه الائتمانات البالغة الصغر، وعلى وجه الخصوص في مجال الزراعة، حيث أن لنا الريادة بين مصدّري الحبوب إلى أمريكا الوسطى.

وتاريخيا، أعطت الثورة الساندينيستية للنساء دورا رئيسيا في جميع الشؤون المتعلقة بالتنمية في نيكاراغوا. واليوم توجه الأغلبية الكبيرة من المشاريع الاجتماعية – مثل برامج التمكين الجارية للائتمانات البالغة الصغر – توجيها مباشرا إلى المرأة النيكاراغوية. وأشير على نحو خاص إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي من حيث الحبوب الزراعية والوفورات المنزلية؛ وبرامج دعم أخرى لإنتاج الحبوب الأساسية

وللمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق التمويل الزراعي.

وبرامج الائتمانات البالغة الصغر هذه لا توفر سبل وصول مئات الآلاف من الأسر – بعبارة أخرى مليون شخص نيكاراغوي على الأقل – إلى تمويل لكفالة نمائها فحسب ولكنها تقترن أيضا بالتدريب التقني والتركيز الشامل الذي يشمل مكونات لحماية البيئة.

وأدى كل هذا بدوره إلى إنشاء حلقة إيجابية تمكن بها أكثر الأشخاص المحرومين من تعزيز إيجاد فرص العمل ونظام الإنتاج الوطني والبنية الأساسية الاقتصادية لنيكاراغوا، مما اضطلع بدور عازل حقيقي لحمايتنا من أسوأ آثار الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٩. لقد عانت نيكاراغوا، في الواقع، من أحد أقل مستويات الانكماش الاقتصادي لأي بلد تقريبا في القارة الأمريكية. وما كان سيتسنى هذا لولا أننا قطعنا الصلة بالنموذج الليبرالي الجديد، وتوافق آراء واشنطن عليه، مما شجع إلغاء القيود والخصخصة وتقليل دور الدولة لأدنى حد، بما في ذلك الدور الذي تؤديه في إعادة توزيع الثروة.

وكما أبرز تقرير الأمين العام، فإن الحكومات تستطيع عمل الكثير لبناء قطاعات مالية شاملة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال السياسات النقدية والمالية السليمة وتطوير البنية التحتية وتعزيز سبل حصول أكثر الفقراء على التمويل. وقد أتاح لنا هذا، إلى جانب استراتيجيات إنمائية أخرى تركز على إيجاد رأس المال البشري والبيئة التمكينية، زيادة قدرة التمويل البالغ الصغر إلى أقصى حد للقضاء على الفقر. إن الثورة النيكاراغوية نموذج حي على أننا، مع الإرادة السياسية، نستطيع إنجاز الأعمال.

السيدة وونغ (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة اليوم.

يعزز القضاء على الفقر الإحساس غير القابل للمحو بالسلام والأمن. قال واضع خطة مارشال، جورج سي. مارشال إن ”الحرب تنشأ عن الفقر والقمع. لن يتسنى تحقيق السلام المستمر إلا في عالم حر ومزدهر نسبيا“. كان مارشال يجابه مشهد الاقتصادات الأوروبية المدمر وغير المتوازن عقب الحرب العالمية الثانية.

اليوم، نواجه مشهدا عالميا مروعا مماثلا يتسم بالفقر. في عام ٢٠٠٠، تعهد زعماؤنا بمعالجة الحالة عن طريق الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية، لكننا لا نزال بعيدين عن تحقيقها. وليس ارتفاع أسعار السلع والنزاعات الداخلية وعبر الحدود والكوارث الطبيعية سوى بعض العوامل التي تعرقل جهود البلدان النامية لانتشال شعوبها من الفقر. وحتى فيما بين البلدان المتقدمة النمو، لا تزال هناك شريحة دنيا لم تتمكن من المشاركة في الفرص الاقتصادية المتاحة لأبناء أوطانهم. إنها حالة محزنة أنه، في القرن الحادي والعشرين، لا يزال الملايين لا يحصلون على الاحتياجات الأساسية كالغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم والأمن.

ثمة حاجة إلى إجراء إعادة تقييم لفلسفة القضاء على الفقر. إن التمويل لتوفير حصول الأفراد على الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم والأمن أمر مهم، لكنه ليس سوى جانب واحد من المساعدة الإنمائية. إن رؤية محمد يونس، الحائز على جائزة نوبل ومؤسس مصرف غرامين، المتمثلة في وضع ”الفقر في متحف“ تدعمها فلسفة مفادها أننا كي ننتشل الناس من الفقر علينا أن نمكنهم من مواصلة النهوض الذاتي اقتصاديا. وفي نموذج محمد، لا يستخدم التمويل في شكل الائتمان البالغ الصغر لتلبية احتياجات الفقراء بشكل

مباشر، وإنما، يستخدم لتجهيز الأفراد بالوسائل اللازمة لتلبية احتياجاتهم الذاتية. وبهذه الطريقة، يستخدم التمويل كأداة لحفز الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي.

تشاطر سنغافورة الفلسفة القائلة بأننا إذا أردنا رؤية نتائج مستدامة لجهودنا الرامية إلى انتشال الناس من الفقر، علينا، أولا، كفالة الوصول الواسع إلى الفرص الاقتصادية التي يهيئها النمو، وثانيا، تجهيز الأفراد لاستغلال هذه الفرص. إن تعزيز النمو الشامل محرك رئيسي لاستراتيجية سنغافورة للنمو في المرحلة المقبلة من تنميتنا. لقد استثمرنا تقليديا استمرارا كبيرا في التعليم والتدريب وتحسين المهارات لتعزيز قابلية عمالنا للتوظيف. لكننا ندرك أن الأشخاص الأقل مهارة وأقل تعليما يواجهون تحديات في الاستمرار في العمل. وكي نساعد هؤلاء الأفراد على تحسين آفاقهم الاقتصادية، لا بد أن نحفزهم على البحث عن عمل وأن نمدهم بدعم قوي للارتقاء بمهاراتهم وتحسين كفاءاتهم بمرور الوقت. وبالنسبة للأسر المنخفضة الدخل، لا بد أن نكفل لأطفالها الفرص التعليمية الكاملة لمساعدتهم على الخروج من دائرة الفقر.

وتشجيعا للعمال ذوي الأجر المنخفض على البحث عن العمل والاستمرار فيه، أنشأت سنغافورة في عام ٢٠٠٧ مشروع تكملة الدخل من العمل. وكما يشير اسمه، يوفر المشروع دخلا تكميليا للعمال ذوي الأجور المنخفضة لتشجيعهم على العمل بصورة منتظمة ومساعدتهم في زيادة مدخراتهم للتقاعد. بهذه الطريقة يكمل المشروع دخل العمال ذوي الأجور المنخفضة مع المحافظة على أخلاقيات العمل.

واستكمالا لمشروع تكملة الدخل من العمل، بدأت سنغافورة في تموز/يوليه هذا العام مشروع دعم تدريب العمالة لمساعدة العمال ذوي الأجر المنخفض في الارتقاء بمهاراتهم والحصول على وظائف أفضل. ويأخذ المشروع في الحسبان التحديات المحددة التي يواجهها العمال ذوو الأجر المنخفض في حضور وإكمال التدريب. ويمنح أرباب العمل دعما تمويليا لتشجيعهم على إرسال عمالهم ذوي الأجور المنخفضة لتلقي التدريب. ولتشجيع العمال على إكمال تدريبهم، فإنهم يمنحون جوائز تدريب على إكمال مجموعة المهارات المطلوبة. ويستطيع العمال ذوو المهارات المنخفضة، وبخاصة الذين لم يحصلوا على تعليم ثانوي، تلقي برامج تدريب مصممة خصيصا لتغطية مهارات القراءة والكتابة والمهارات الحسابية الأساسية أيضا. ويستطيع جميع العمال ذوي المهارات المنخفضة، بغض النظر عن وضعهم الوظيفي، تلقي هذه البرامج التدريبية المصممة خصيصا. وتشكل البرامج المجتمعية لمساعدة العمال ذوي الدخل المنخفض وأسرهم على إثارة طموحاتهم جانبا مهما آخر من جهودنا لتقديم المساعدة. ويمكن للأسر المنخفضة الدخل تلقي تدريبا بشأن مهارات الأبوة والأمومة، والمشورة والدعم الأسري والمساعدة في تسجيل أطفالهم في دور حضانة الأطفال ورعاية الأطفال.

ومع أن القضاء على الفقر في أغلب الأحيان مسألة تتعلق بعوامل داخلية أكثر منها خارجية، يمكن استكمال المهمة عن طريق تقديم المساعدات من الشركاء الثنائيين والدوليين والإقليميين. وتتفق سنغافورة في الرأي القائل إن البلدان المتقدمة النمو تستطيع بل ينبغي أن تقدم دعما قويا للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، لانتشال شعوبها من الفقر. وعلى البلدان النامية، من جانبها، أن تواصل التكفل بتنميتها الذاتية وكفالة الحكم الرشيد وأن ترى في المساعدة الإنمائية وسيلة لدعم غايتها النهائية المتمثلة في الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي على كل من المستويين الكلي والفردي.

وتقدم سنغافورة، من جانبها، المساعدة لشركائها الخارجيين في إطار برنامج سنغافورة للتعاون، الذي تديره

وزارة الخارجية. وكما نعتقد أن أفضل سبيل لمساعدة العمال ذوي المهارات المنخفضة والأجور المنخفضة في سنغافورة هو عن طريق إمدادهم بالمهارات لتأمين فرص عمل جيدة بدلا من المعونات المالية التي تنفد بمرور الوقت، فإن البرنامج يقدم المساعدة الفنية للبلدان النامية في بناء قدراتها في المجالات الأهم والأكثر نفعا لها. ومنذ عام ١٩٩٢، نظم برنامج سنغافورة للتعاون برامج تدريبية لأكثر من ٧٠ ٠٠٠ مشارك من ١٦٩ بلدا في مجالات مختلفة بما فيها التنمية الاقتصادية والتعليم والإدارة البيئية والتنمية الحضرية والرعاية الصحية والإدارة العامة والحوكمة. وحتى الآن، تجاوز إجمالي التزامات البرنامج ٤٠٠ مليون دولار سنغافوري.

ويمكن أيضا أن يساعد التعاون من خلال المؤسسات والمبادرات الإقليمية – من تبادل أفضل الممارسات إلى تهيئة فرص اقتصادية جديدة عن طريق التكامل والتحرر الاقتصادي – في تسريع إحراز التقدم في الجهود الرامية لانتشال الناس من الفقر. والجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا خير مثال على ذلك. لقد حددت الرابطة لنفسها هدف إنشاء الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول عام ٢٠١٥.

وتحقيقا لهذه الغاية، قررت رابطة أمم جنوب شرق آسيا إطلاق مبادرتها للاتصالات لتعميق الصلات المادية والمتعلقة بالاتصالات والنظم والشعوب فيما بين بلدان الرابطة. إن إيجاد قدر أكبر من التواصل بين بلدان الرابطة والفرصة التي ينطوي عليها إنشاء هذه الشبكات سيساعد في تضييق الفجوة الإنمائية بين بلدان الرابطة. وتعهد زعماء الرابطة أيضا بالتزام الرابطة بمعالجة التفاوتات الاجتماعية – الاقتصادية والفقر عن طريق وضع خريطة طريق للرابطة وتنفيذها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتود سنغافورة أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها بالعمل مع شركائها، في إطار الرابطة وخارجها على السواء، للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ والمساعدة في القضاء على الفقر.

السيد آليدا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة المهمة للغاية وأن أعرب عن تقدير وفدي لنوعية التقرير الذي قدمه الأمين العام (A/65/267) لمداولاتنا في إطار البند ٢٤ (أ) من جدول الأعمال.

إن القضاء على الفقر ليس حتمية أخلاقية فحسب، بل عنصر أساسي من عناصر استراتيجيات التنمية المستدامة. إن سياسات الشمول الاجتماعي، في البرازيل، تكمن في صميم نموذجنا للتنمية، الذي يربط النمو الاقتصادي بالعدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل. كما أسهمت هذه السياسات بدرجة كبيرة في تخفيف تأثير الأزمة المالية والاقتصادية وفي وضع الأساس لتعافي اقتصادي سريع.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه بغية جعل التقدم المحرز في مكافحة الفقر مستداما بمرور الوقت، لا بد أن تنفذ الحكومات الوطنية برامج متعددة الأبعاد ومتكاملة بالمشاركة البناءة للشركاء الدوليين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، واحترام مبادئ الملكية والقيادة الوطنيتين.

ونعتقد أن هذه السياسات لا بد أن تكفل الحصول على الموارد الإنتاجية والفرص والخدمات العامة وتعزيز الحماية الاجتماعية وتخفيف الضعف. إن التقدم الاقتصادي المستدام والواسع النطاق المقترن بالشمول الاجتماعي ضروري لتعزيز مستويات المعيشة والقضاء على الفقر بطريقة مستدامة. وفي ذلك السياق، فإن لزيادة الوصول إلى التمويل البالغ الصغر ومنح الائتمان البالغ الصغر دورا مهما كإجراءين فعاليين يهدفان إلى توليد الدخل والعمل الحر لمن يستبعدون عادة من السوق المالية. وفي أمريكا اللاتينية، تطور التمويل البالغ الصغر إلى صناعة حقيقية خلال العقود الثلاثة

الماضية. ويرتبط الائتمان البالغ الصغر ببرامج التحويل النقدي المشروط باعتباره أداة مهمة لتخفيض الضعف والتبعية الاقتصاديين والاجتماعيين.

وكما أشار الأمين العام عن حق في تقريره، فإن الوصول إلى الائتمان وحده ليس كافيا للقضاء على الفقر. لا بد من بذل الجهود لتعزيز نظام مالي شامل يكفل توفير آليات مالية مفيدة ومرنة وبسيطة لمن هم في أمس الحاجة إليها. إن الوسائل الأساسية للوصول إلى النظام الرسمي هي الحسابات المصرفية. لكن، في أغلب الأحيان، يُحرم الأشخاص الذين يعيشون في فقر من فتح حسابات مصرفية لعدم كفاية الدخل أو الأصول أو المعلومات. وعلى مَن لا يستطيعون تقديم ضمانات مالية اللجوء إلى أسواق الائتمان غير الرسمية والخضوع لشروط سداد مجحفة وأسعار فائدة أعلى.

ولذلك السبب، أطلقت حكومة البرازيل برنامج الإدماج المصرفي، الذي أنشأ حسابات مصرفية مبسطة لمنخفضي الدخل بدون رسوم لصيانة الحسابات المصرفية. وفي العام الماضي، تجاوز عدد الحسابات المبسطة في البرازيل ١٠ ملايين. وبالإضافة إلى ذلك، واستفادة من وجودهم بأعداد كبيرة في جميع أنحاء البلد، أُذن لنقاط بيع اليانصيب ومكاتب البريد بتقديم الخدمات المصرفية التي يستخدمها أساسا ذوو الدخل المنخفض.

وجرى أيضا إبراز دور الائتمان البالغ الصغر في تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في عدد من وثائق الأمم المتحدة، مثل الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والقرار ٤/٥٤ للجنة وضع المرأة. واليوم، فإن أكثر من ٧٠ في المائة من جميع عملاء الائتمان البالغ الصغر في جميع أنحاء العالم من النساء. ومتابعة للاتجاهات العالمية، فإن المرأة هي العميل الرئيسي للائتمان البالغ الصغر في البرازيل، وتميل مشاركة المرأة كمقترض للائتمان البالغ الصغر إلى الزيادة في الأسر المنخفضة الدخل. ومن ثم، يصبح دور المرأة كصاحبة أعمال حرة وفي تخفيف الفقر دورا جليا بصورة أكبر.

لقد أبرزت الأزمة الأخيرة ضرورة تعزيز سياسات القضاء على الفقر والإدارة المسؤولة للأموال على السواء. ويستجيب الائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر، نظرا لصلتهما المباشرة بالإنتاج والأعمال الحرة، لهذين المطلبين الأساسيين. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في حشد الموارد وتقديم الدعم الفني للبلدان النامية في مجال إنشاء برامج وطنية للائتمان البالغ الصغر وتوسيعها. وينبغي أن يضطلع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية القوي والممول جيدا بدور ريادي في المشاريع التي تستهدف توفير رؤوس الأموال الاستثمارية، وبناء القدرة وتقديم الخدمات الاستشارية الفنية بغية إتاحة التمويل البالغ الصغر وتعزيز التنمية المحلية.

ربما تكون التحديات المتصلة بالقضاء على الفقر كثيرة، لكن يمكن العثور على قصص نجاح في البلدان النامية نفسها. وينبغي أن تستفيد منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، من هذه التجارب وأن تشجع تكرارها في البلدان الأخرى التي تنفذ برامجها الخاصة للائتمان البالغ الصغر.

السيد غوتيريس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): تقر بيرو بأن الائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر أداتان نافعتان في معركة القضاء على الفقر. وتقر بيرو أيضا بقدرتهما على تحسين الأحوال المعيشية للسكان، وبخاصة الذين ليس لديهم إمكانية للحصول على الخدمات المالية الأساسية، يستطيعون استخدام الائتمان البالغ الصغر لإيجاد فرص للاعتماد على الذات لمنفعتهم الذاتية ومنفعة مجتمعاتهم.

لقد نفذت بيرو بنجاح كبير برنامجا إنمائيا شاملا يقوم على سياسات اقتصادية تهدف بوضوح إلى تحقيق النمو وإيجاد فرص العمل وزيادة إمكانات البلد الهائلة إلى أقصى حد، والنهوض بسياسة اجتماعية لترسيخ تخفيض حدة الفقر والإدماج الاجتماعي مع تكافؤ في الفرص. وفي إطار هذه السياسات، فإن الفلسفة الأساسية للائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر لتعزيز التنمية المسؤولة للمجتمع عن طريق إيلاء أولوية عليا للتأثير والحماية الاجتماعيين، لها إطار مناسب في بيرو بفضل بيئة تشريعات اقتصادية ومالية مؤاتية لهذه التنمية المسؤولة.

وعلى سبيل المثال، ساهم نظام التمويل البالغ الصغر في بيرو في السنوات الأخيرة بدرجة كبيرة في تحسين الوصول إلى استخدام الخدمات المصرفية وتحقيق لامركزية الخدمات المالية، مع وجود قوي في المناطق الجغرافية والقطاعات السوقية التي عادة لا يغطيها النظام المالي. ولذلك، زادت مشاركة هذه القطاعات في النظام المالي، بمشاركة مرتفعة في الاستثمارات والودائع، وتشمل أكثر من ٢٠ في المائة من المدينين في النظام المالي وحوالي ١٥ في المائة من المودعين فيه. وزاد عدد أفرع المصارف العاملة في هذا المجال عدد العملاء الذين يزيد عددهم الآن على نصف مليون شخص، عن طريق التخصص في قطاع الشركات البالغة الصغر والصغيرة. تشكل القروض الممنوحة للقطاعات الفقيرة من السكان ربع إجمالي الائتمان على المستوى الوطني، بمعدل سداد مرتفع بلغ حوالي ٩٥ في المائة.

وتؤمن بيرو بأن هناك علاقة بين الاستراتيجيات للحد من الويلات مثل تغير المناخ، على سبيل المثال، والقضاء على الفقر. ولهذا السبب، ينبغي بل ويجب وضع السياسات العامة لمكافحة الاثنين في الوقت نفسه بطريقة متزامنة ومتكافلة. وفي ذلك الصدد، تؤيد بيرو الإشارة الواردة في تقرير الأمين العام عن دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر (A/65/267) إلى إيجاد الفرص لتعزيز حصول عملاء التمويل البالغ الصغر على مصادر الطاقة النظيفة. ويشدد التقرير على أن أغلبية الطاقة التي يستهلكها زبائن التمويل البالغ الصغر هي، في جملة أمور، من أجل الطهي المترلي في المناطق الفقيرة.

وكما قال رئيس بيرو مؤخرا في المناقشة العامة،

”لا تزال مئات الملايين من الأُسر في العالم تستخدم أفران الحطب، ممّا يعمل على إزالة الغابات، وفي الوقت نفسه، يلوّث البيئة ويؤدي إلى تفشّي الالتهاب الرئوي والمشاكل التغذوية بشكل خطير بين الأطفال. ونحن نقترح خفض عدد أفران الحطب في بيرو بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١، لتحلّ محلها أفران أفضل“.

ونعتقد أن مؤسسات التمويل البالغ الصغر يمكن أن تضطلع بدور رئيسي في تحقيق هذا الهدف. ولا بد أن أشير إلى أن بيرو قد حصلت على خبرة كبيرة في تطوير هذه المبادرة، التي سنشاطرها مع البلدان التي تطلبها. ونعتقد أيضا أنه، نظرا للآثار الإيجابية والمباشرة للأفران المحسنة على الصحة والحفاظ على البيئة، ينبغي إدراج تعزيز استعمالها من قبل قطاعات السكان التي تعاني من الفقر والفقر المدقع في برامج الأمم المتحدة للتنمية.

ولئن كنا نعترف بفوائد الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر فيما يتعلق بآثار الأزمة المالية، فإننا نعتقد أن مبادئ الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية التي يعززانها يمكن، بل ينبغي أن تطبق على الاقتصاد الكلي على الصعيدين الوطني والدولي، بدون التغاضي عن حقيقة أن إحدى المهمات الأساسية للحكومات ينبغي أن تكون توسيع نطاق الخدمات المالية، وبخاصة نحو أكثر القطاعات احتياجا.

لقد تشرف بلدنا في الفترة الأخيرة بزيارة قام بها أحد الرواد الأوائل على مستوى العالم في الائتمانات البالغة الصغر، ألا وهو السيد محمد يونس، الحائز على جائزة نوبل للسلام ومؤسس مصرف غرامين في بنغلاديش. وقدمت له حكومة بيرو أرفع جائزة وطنية تقديرا لخبرته وعمله والتزامه المتواصل بتنمية المعدمين في هذا العالم تنمية شاملة وتتسم بالكرامة. ونستطيع القول معه إن الهدف الأساسي من المشاريع الاجتماعية ليس جني الأرباح بل حل مشكلات بيئتها المباشرة من أجل الصالح العام. ونعتقد أنه بهذه الروح يجب على حكوماتنا أن تواصل السعي جاهدة لاستعمال هذه الأدوات الهامة بصورة أكبر وأفضل.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بياني بإعلان تأييدنا للبيانين اللذين أدلت بهما اليمن ونيبال بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وأقل البلدان نموا على الترتيب.

إن متابعة السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر تتيح لنا فرصة فريدة لبناء الوعي، وتبادل المعرفة، وعرض أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر. والحقيقة أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي صاحبتها زيادة حادة في أسعار الغذاء والطاقة وهشاشة المناخ، قد سببت لنا صعوبات. ومن سوء الطالع أن هناك أكثر من بليون نسمة أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر في عام ٢٠٠٩ وحده. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، هناك أكثر من ٣٠ مليون نسمة سيفقدون وظائفهم بنهاية هذا العام. والأهم من ذلك أن التفاوتات في الدخل تزداد بين الأغنياء والفقراء بشكل سريع، ويبدو أن الاقتصاد العالمي متحيز ضد الضعفاء.

لقد أصبح الانهيار المالي العالمي عذرا لعدد من البلدان المتقدمة النمو للميل نحو التوجهات الحمائية وهذا من شأنه أن يعرقل التجارة والصادرات من البلدان النامية وأقل البلدان نموا، مما يدفع العديد منها إلى البطالة. ونظرا للاتجاه الحالي فما يتعلق بالبيئة الخارجية، فإنه من المتوقع أن يزداد عدد الفقراء بشكل أكبر.

ومع ذلك، فإن مما يبعث على الكآبة أن نلاحظ أن العديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، لا تتوفر لها الوسائل لمواجهة خطر الفقر المتعاظم. ونحن نعرف أنه لا يمكن تحقيق التقدم من خلال تقديم المعونة والمساعدة الأجنبيتين وحدهما. بل إن آليات النمو هي الابتكار والمنافسة والقدرة على التنافس والمشاركة والحوافز. ويمكن إيجاد هذه الآليات من خلال تعميم التعليم، وتوفير التكنولوجيا، والأهم من ذلك، إتاحة الوصول إلى رأس المال والأمل في حياة كريمة. ولذلك، تمارس بنغلاديش مفهوم الائتمانات البالغة الصغر وسهولة الوصول إلى التمويل الصغير، وإعطاء الأمل والثقة لقسم كبير من النساء اللواتي قد أصبحن محركات النمو والتغيير الاجتماعي في بنغلاديش. فعندما يصبحن ناشطات اقتصاديا، تنخفض معدلات الولادة ووفاة الأطفال.

إن الحاجة أم الاختراع، وبما أن بنغلاديش واجهت العديد من الصعوبات، فإنها تستخدم تمويل الائتمانات البالغة الصغر على نطاق واسع. فبدلا من الضمانات التقليدية التي هي أساسية للحصول على القروض، وضغط الأقران والضمانات المتبادلة بين مستخدمي القروض، المعروفة بالضمانات الاجتماعية، يستعمل تمويل الائتمانات البالغة الصغر كطريقة تقنية لإدارة المخاطر لمثل هذه القروض. وهي العنصر المميز للقروض البالغة الصغر.

وخلال الهبوط الاقتصادي الكبير في الثلاثينات، كانت الكنائس أكثر من استعمل القروض البالغة الصغر في الولايات المتحدة الأمريكية. وازدهرت هذه القروض فيما

بعد، لا سيما في كولومبيا، حيث أُنشئ أول مصرف للقروض المتناهية الصغر في عام ١٩٦٢. وفي البنغال، فإن أكثر ما يستعمل القروض البالغة الصغر على نطاق واسع هي مؤسسات الادخار والمنظمات الخيرية، لكن قلما بقيت هذه المؤسسات والمنظمات في الأجل الطويل لافتقارها إلى الطابع المؤسسي.

وبعد أن حصلت بنغلاديش على استقلالها في عام ١٩٧١، أخذت لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف، وهي منظمة غير حكومية في بنغلاديش، في تقديم التمويل الائتماني البالغ الصغر في المناطق الريفية، غير أن تغطيتها كانت محدودة. ومع ذلك، أنشئ في بنغلاديش في عام ١٩٨٣ أول مصرف للائتمانات البالغة الصغر، والمعروف بمصرف غرامين. وفي حين يقل إجمالي عدد المقترضين من مصرف كولومبيا للائتمانات البالغة الصغر عن ٦٠٠ ٠٠٠ مقترض، كان هناك في بنغلاديش أكثر من ٣٠ مليون مقترض – أي ٥٠ ضعفا – وكفلت منهجية غرامين الجديدة تسديد القروض بنسبة ٩٩ في المائة تقريبا. وهناك في بنغلاديش آلاف المنظمات غير الحكومية – خاصة مصرف غرامين، ولجنة بنغلاديش للنهوض بالريف، وجمعية النهوض الاجتماعي والصحي، وبروشيخا، وهاتف شيلبا سانغستا، ومجلس شباب بنغلاديش – التي تشترك في تمويل الائتمانات الصغيرة، ومؤسسة بالي كارما – شاياك، وهي وكالة حكومية مستقلة ذاتيا، تقدم الأموال للمنظمات غير الحكومية من أجل تقديم القروض البالغة الصغر.

وفي نهاية المطاف، إن مصرف غرامين، ومؤسسه الحائز على جائزة نوبل للسلام، الأستاذ محمد يونس، هما اللذان عملا بدون كلل على إشاعة تمويل الائتمانات البالغة الصغر في جميع أنحاء العالم. إنها توفر نموذجا بديلا يستند إلى مبادئ الليبرالية الجديدة للنزعة الفردية والسوق الحرة. لقد حملت بنغلاديش لواء الائتمانات البالغة الصغر بوصفها أداة لتنمية السوق الحرة التي تمكّن الفقراء بتشجيعهم وتمكينهم من المشاركة في اقتصاداتهم وتنميتها. ولا يزال مفهوم الائتمانات البالغة الصغر أكثر برامج الائتمانات الصغيرة محاكاة على نطاق واسع في العالم، بالرغم من ارتفاع معدلات فوائدها الائتمانية. لقد ساعدت الائتمانات البالغة الصغر في إقناع العالم بأن الفقراء قادرون إلى حد كبير على شق طريقهم بكرامة خارج مستنقع الفقر، وأنهم يتمتعون بالابتكارية والقدرة على تحسين حالتهم.

إن إسهامات التمويل البالغ الصغر في المساعدة على إيجاد الأصول، وفرص العمالة، وتوفير الأمن الاقتصادي وتمكين الفقراء، لا سيما النساء، معترف بها على نطاق واسع وتعتبر أداة جيدة للتخفيف من وطأة الفقر. ومع ذلك، لم يثبت بعد نجاح الانتقال من الفقر إلى مستوى أعلى من إدرار الدخل من خلال التمويل البالغ الصغر. والمشكلة هي أنه بالرغم من أن هناك ٣٠ مليون نسمة في بنغلاديش يشملهم التمويل البالغ الصغر، فإن مستوى الفقر لا يزال ٣٢ في المائة. ومن غير المستغرب أن التمويل البالغ الصغر يصبح أحيانا مصيدة للدين بدون ضمانات كافية.

لقد أصبح الحد من الفقر مهمة صعبة أمام قادة العالم. وبما أن هناك أكثر من بليون نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، فإن التمويل البالغ الصغر بالرغم من أوجه الضعف فيه يمكن أن يكون أداة قوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة تقليص الفقر المدقع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويمكن أن يستفيد أشد الناس فقرا من التمويل البالغ الصغر فيما يتعلق بزيادة الدخل، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم الأساسي والحد من التعرض للكوارث الطبيعية، شريطة الحد من أوجه ضعف التمويل البالغ الصغر.

ومن المهم للغاية أن يصل الفقراء إلى عوامل الإنتاج، بما في ذلك الائتمانات. وقضية التمويل البالغ الصغر بوصفه آلية للحد من الفقر قضية بسيطة. فإذا تحسن الحصول على الائتمانات، يستطيع الفقراء تمويل الأنشطة الإنتاجية التي من شأنها أن تعجل بنمو الدخل والأنشطة الاقتصادية الأخرى. وأثبت التمويل البالغ الصغر إمكانيته بحيث يكون أقل أدوات التنمية كلفة. وساعد في إقناع العالم بأن الناس الذين يعيشون في فقر هم بالفطرة قادرون على شق طريقهم للخروج منه بكرامة وأن لديهم المهارات والإبداع لتحسين حياتهم، شريطة أن تتاح لهم الفرصة. وهذا إسهام ابتكاري قامت بنغلاديش بنشره في التفكير الإنمائي.

لقد أحدث التمويل البالغ الصغر ثورة في مواقف سكان الأرياف إزاء المرأة. فلقد أثبت أنه أكثر التدابير نجاحا في إشراك المرأة في الأنشطة الاقتصادية. وتشير الإحصاءات إلى أن الأغلبية الساحقة من عملاء التمويل البالغ الصغر هم من النساء. لقد وصل عددهن الآن إلى نسبة ٩٠ في المائة من مجموع المقترضين. وفلسفة توفير الائتمانات البالغة الصغر للنساء هي أن المرأة كي تخرج من الفقر تحتاج إلى جميع أنواع المدخلات وخدمات الدعم والهياكل. وفي بلدنا، غالبا ما يكون عدم وفاء النساء بتسديد القروض أقل بكثير من الرجال، وللقروض التي تقدم للنساء آثار أكبر بكثير على استهلاك الأسرة ونوعية حياة الأطفال.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة روبيالس ده تشمورو (نيكاراغوا).

لقد أدرجت مسألة الائتمانات البالغة الصغر في ورقات استراتيجياتنا للحد من الفقر. وقدمت مجموعة من التوصيات لجعلها أكثر فعالية في الحد من الفقر. ويجب أن يكون لها أهداف محددة ومخططات إنتاجية لتحقيق أثر إيجابي على الفقراء المعدمين. وينبغي وضع النهج الابتكارية فيما يتعلق بإحداث تغييرات في آليات تقديم القروض، وتنويع الخدمات المالية واستكمال التمويل البالغ الصغر بتدخلات غير مالية. وتعتبر الائتمانات البالغة الصغر أيضا إحدى تلك الأدوات التي يمكن، بإعادة الاستقرار إلى المجتمعات المنكوبة بالصراعات، أن تساعد في تجفيف الأهوار التي تنتج أفكار الإرهاب وأعماله.

أما وقد أصبحنا نشترك بصورة متزايدة في مسؤوليات حفظ السلام في أجزاء العالم التي تمزقها الصراعات، يمكن أن تضطلع الائتمانات البالغة الصغر بدور كبير في الحفاظ على السلام بإيجاد فرص العمالة. وقد أقرت الجمعية العامة ومجلس الأمن والمؤسسات المالية الدولية بفعالية الائتمانات البالغة الصغر بوصفها أداة لمكافحة الفقر. وهي تقوم بذلك، كما يتضح من أخبار الميدان من جميع أجزاء العالم، إذا توفر لها بالطبع الإمكانيات المناسبة. ونحتاج الآن إلى توفيرها. ويجب أن تشمل الإطار القانوني والمالي والاجتماعي اللازم إذا كان للتمويل البالغ الصغر والائتمانات البالغة الصغر أن تعمل بفعالية.

وخلال العقدين الماضيين، انتشرت برامج التمويل البالغ الصغر بسرعة في جميع أنحاء العالم. لقد خلص تقرير عام ٢٠٠٦ عن حالة حملة مؤتمر القمة المعني بالائتمانات البالغة الصغر إلى أن هناك زيادة قدرها سبعة أضعاف تقريبا في عدد العملاء المقترضين. لقد ارتفع عدد العملاء من ١٣,٥ مليون عميل في عام ١٩٩٧، ليبلغ ١١٣ مليونا في عام ٢٠٠٥؛ وهناك ٨٢ مليون من هؤلاء العملاء من الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم.

وقد يكون الائتمان الحاجة الرئيسية لأفقر الفقراء، لكن الائتمان وحده لا يكفي لتغيير مصيرهم. ولا بد أن يقترن التمويل بالتدريب على الأعمال الحرة. وينبغي تقديم هذا المنتج مع المعرفة الأساسية بالحفاظ على النظافة

الشخصية والصحة والحقوق الاجتماعية والمسؤوليات والتعليم لتحقيق أقصى فائدة منه. وإذا ما استعمل التمويل البالغ الصغر بالصورة الصحيحة، يمكنه أن يطلق إمكانيات الفقراء الهائلة ويحقق تغييرا كبيرا في حياتهم، وينتشلهم من مصيدة الفقر.

إن الفقر في أي مكان هو الفقر في كل مكان. وهكذا، فإن القضاء على الفقر وتحقيق الازدهار حلم نعتز به وواجب مقدس بالنسبة لنا جميعا. إنه السعي بلا حدود من أجل تحقيق العدالة والمساواة والإنصاف. لنكافح من أجل عالم متحرر من الجوع والعوز والحرمان. ومعا، يمكننا أن نقضي على الفقر المدقع في جيلنا. اسمحوا لي بأن أردد دعوة محمد يونس، مؤسس مصرف غرامين: ”لنضع الفقر في المتحف“. وأتطلع إلى زخم جديد في عملية التنمية نتيجة لمناقشات الأمم المتحدة وحواراتها وقراراتها في هذا العام.

السيد كيم شانغ مو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): لقد غيرت حركة التمويل البالغ الصغر بهدوء العالم منذ أن ظهرت الائتمانات البالغة الصغر لأول مرة في العالم النامي في السبعينات. وقام المجتمع الدولي بعقد مؤتمر قمة للائتمانات البالغة الصغر في عام ١٩٩٧. وفيما بعد، أعلنت الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر. وبفضل إسهامات هذه الائتمانات، حاز محمد يونس ومصرف غرامين، على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٦.

والآن، تستخدم حاليا أكثر من ٢٥ بليون دولار في قروض التمويل البالغ الصغر. وخلال العقود الأربعة الماضية، برهنت الائتمانات البالغة الصغر على الإمكانيات القوية الكامنة في التدابير الابتكارية المتناهية الصغر لتغيير حياة الفقراء. وفي تلك السنوات، طرأ تغيير على سمات واتجاهات الائتمانات البالغة الصغر، ونحن ندرك أنها ليست علاجا شاملا في القضاء على الفقر. إن واقع الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في غاية التعقيد. وفي هذا الصدد، نقدر تقرير الأمين العام المفيد (A/65/267)، الذي يحدد إنجازات وقيود الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر بوصفها استراتيجية للقضاء على الفقر.

وإذ تغتنم هذه الفرصة، تود جمهورية كوريا أن تبرز النقاط التالية التي نعتقد أنها هامة فيما يتعلق بتوجيه السياسات العامة. أولا، نحن نعتقد أن للقروض البالغة الصغر آثارا أخرى، مثل الحماية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي، لكن ينبغي أن ينظر إليها أولا بوصفها أداة لاستراتيجية النمو الاقتصادي والتنمية. وقبل أربعة أسابيع، أعلن قادتنا أن تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمتكافئ ضروري للتعجيل بإحراز التقدم تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي الذي نسعى من أجله يجب أن يكون لصالح الفقراء، وشاملا ومتكافئا، ويتيح لجميع الناس، لا سيما الفقراء، المشاركة في العملية والتمتع بفوائدها بصورة متكافئة. ونعتقد أن التمويل البالغ الصغر هو واحد من أكثر الأدوات الهامة في كفالة أن يتمكن الفقراء من المشاركة في النمو الاقتصادي وتشاطر نتائجه.

ثانيا، ورغم النقطة الأولى، نعتقد أنه لا ينبغي المبالغة في تقدير آثار التمويل البالغ الصغر. فكما تظهر الدراسات، فإن التمويل البالغ الصغر ليس له عادة الكثير من التأثير على أفقر الفقراء، الذين ليس لديهم القدرة على الوفاء بتسديد القروض، وينتهي بهم المطاف أحيانا إلى زيادة عبء ديونهم. فالتمويل البالغ الصغر يفيد الذين لديهم أعمال تجارية قائمة ومَن هم أثرى بقليل من أفقر الفقراء. ولذلك، يتعين علينا أن نضع بعناية استراتيجية وطنية إنمائية تستند إلى الفهم العميق لحيثما يكون التمويل البالغ الصغر مفيدا وأينما تكون هناك حاجة ماسّة إلى المنح.

ثالثا، وكما يشير التقرير، فإنه بالرغم من أن تعزيز الشفافية في مؤسسات الائتمانات البالغة الصغر وتحسين الإطار التنظيمي مسائل هامة، ينبغي للإطار ألاّ يعرقل الطبيعة الابتكارية للائتمانات البالغة الصغر، ولكن يتيح الفرصة لوكلاء مختلف المؤسسات والبنوك أن يقدموا خدمات مالية متعددة ومتنوعة. وفي هذا الصدد، نشدد مرة أخرى على أن المسؤولية الأولية لكل حكومة هي المحافظة على التوازن الدقيق والتناسب بين توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وكفالة السلامة. أخيراً، نود أن نضيف أنّ مجموعة الـ ٢٠ أطلقت مجموعتين فرعيتين لفريق خبراء الإدماج المالي: واحدة تتعلق بإمكانية الوصول عن طريق الإبتكار، والأخرى تتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويعمل فريق الخبراء أيضاً على وضع برنامج عمل يُعلن خلال مؤتمر القمة المقبل الذي ستعقده مجموعة الـ ٢٠ في سيول. وتدرك جمهورية كوريا أن الإدماج المالي مسألة جوهرية، وسوف نساهم في النقاش، خاصة من أجل وضع تدابير فعالة لتعزيز تدفق رأس المال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ونأمل أن يشكل ذلك الجهد أيضاً أساساً سليماً للأمم المتحدة والمنتديات الأخرى لتعزيز الإدماج المالي، بما في ذلك الإئتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر، والإسهام في القضاء على الفقر.

السيد حبيب (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفدي الرئيس على تنظيم هذه الجلسة الحسنة التوقيت التي تتيح للمجتمع الدولي أن يجري جرداً للمبادرات الوطنية والإقليمية والدولية بغية تعزيز الإئتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر. إذا نال أحد قرضاً قدره ١ ٠٠٠ دولار، فماذا يفعل به؟ قد لا يبدو هذا المبلغ كبيراً، ولكنه بالنسبة إلى مئات ملايين الناس في جميع أنحاء العالم، يفوق دخلهم السنوي بعدة مرات. وفي ما يتعلق بربيعة الواس، وهي امرأة أعمال لبنانية من وادي البقاع، فقد مكّنها مبلغ ١ ٠٠٠ دولار من فتح متجر للألبسة بدلاً من بيعها في المنازل.

وبالنسبة إلى زكي بوفرحات، وهو مزارع من جنوب لبنان، فقد ساعده مبلغ ١ ٠٠٠ دولار على شراء قطيع مؤلف من ١٢ بقرة وإنتاج الألبان العضوية للاستعمال التجاري. وهذان مثالان على القروض الإئتمانية البالغة الصغر.

في لبنان، باتت القروض الإئتمانية البالغة الصغر متوفرة منذ عام ١٩٩٠. ويقدّر بأن ٣٠ ٠٠٠ مواطن لبناني من أمثال السيدة الواس والسيد بوفرحات استفادوا من هذه الخدمات. وفي عام ٢٠٠٤، أطلق مصرف لبنان المركزي مبادرة لتشجيع المصارف على استعمال ما يصل إلى ٥ في المائة من احتياطياتها المعنية بالقروض لتقديم قروض صغيرة بالليرة اللبنانية. وأظهرت الأرقام وشتى المبادرات الحاجة إلى نهج متعدد الأوجه، واستراتيجية شاملة، ومبادرة بقيادة وطنية لتحديد الأولويات وكفالة البقاء الاجتماعي والاقتصادي. وهذه الإجراءات بحاجة إلى استكمال من خلال تهيئة بيئة إقليمية ودولية ملائمة.

وفي ذلك السياق، يود وفدي أن يركز على المجالات التالية: أولاً، زيادة الوعي بالإئتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر. وقد شهد العام ٢٠٠٥، الذي أُعلن السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر، الاعتراف العالمي بالإئتمان البالغ الصغر كمساعد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك في أن السنة الدولية ولّدت زخماً كبيراً. وبعد عام، مُنحت جائزة نوبل للسلام لأبي الائتمان البالغ الصغر، البروفسور محمد يونس من بنغلاديش، ولمصرف غرامين. وقبل مجرد بضعة أسابيع، دعت الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية إلى:

”توسيع سبل استفادة الفقراء، ولا سيما الفقيرات، من الخدمات المالية بوسائل منها وضع خطط وبرامج ومبادرات للتمويل الصغير تحظى

بتمويل كاف ويدعمها الشركاء في التنمية“ (القرار ١/٦٥، الفقرة (ص)).

وهذا يُرى كسبيل لتسريع التقدم. والوثيقة الختامية هي أيضاً دليل على تزايد الوعي والفهم العام حيال الإئتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر كجزأين حيويين من معادلة التنمية.

ثانياً، بالنسبة إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية والقطاعات المالية الشاملة مع إمكانية الوصول المستدام، نذكر مشروع الكتاب الأزرق بعنوان ”بناء القطاعات المالية الشاملة من أجل التنمية“ كمثال على الشراكات الجديدة، والجمع بين الأمم المتحدة ومجموعة الوكالات المتعددة الأطراف التي تمثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية. بالإضافة إلى ذلك، وفي عام ٢٠٠٩، بدأت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بذل الجهود لقياس الاندماج المالي، في منشورة سنوية بعنوان ”إمكانية الحصول على الأموال“. ويظهر تقرير عام ٢٠١٠ زيادة في عدد الودائع لكل ١ ٠٠٠ من البالغين، ويبيّن تزايد إمكانية الحصول على الخدمات المالية. وكذلك في ما يعود إلى ٨٨ في المائة من الاقتصادات التي جرت دراستها، كان المنظمون الماليون مسؤولين أقلّه عن عنصر واحد من الإدماج المالي، الذي يشمل حماية المستهلك، والمعرفة المالية، ونظام التمويل البالغ الصغر والمدخرات، فضلاً عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التمويل الريفي. والواقع أن البروفسور روبرت شيلر من جامعة يال، تكلم لدى مخاطبته اللجنة الثانية في الأسبوع الماضي، عن إضفاء الطابع الديمقراطي على التمويل، الذي يتجلى في ارتفاع حاد للائتمانات البالغة الصغر وغيرها من الأدوات، من قبيل التأمين ضد تقلبات المناخ للمزارعين الصغار.

ثالثاً، بالنسبة إلى التخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية والمالية، من المؤكد أن الأزمة الاقتصادية والمالية القائمة أثّرت على الإئتمان البالغ الصغر والإدماج المالي. ويلاحظ التقرير الصادر عام ٢٠١٠ عن إمكانية الحصول على الأموال انخفاضاً في المساعدات المالية بسبب إغلاق الفروع المصرفية نتيجة الأزمة. لذلك، نناشد المانحين أن يواصلوا تقديم تبرعاتهم من أجل كفالة استدامة الأموال وإمكانية التنبوء بها، بغية المساعدة في القضاء على الفقر، وزيادة الشمولية الاجتماعية، وفي نهاية المطاف تمكين الفقراء والمهمشين.

رابعاً، بالنسبة إلى كفالة السلام والأمن والاستقرار، يمكننا القول إن الإئتمانات البالغة الصغر والتمويلات البالغة الصغر، على غرار الاستثمارات الأخرى، تزدهر على الأرجح في بيئة سلمية وآمنة ومستقرة. وفي ذلك السياق، يلاحظ وفدي أنه في البلدان المتضررة من الصراعات المسلحة، ثمة عوامل خارجية أخرى غير اقتصادية قد تعرقل أيضاً إحراز التقدم. فعلى سبيل المثال، خلال الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في عام ٢٠٠٦، تضرر متجر السيدة الواس ضرراً فادحاً و لم يكن بالإمكان إعادة فتحه. وقطيع السيد فرحات نفق برمته نتيجة قنبلة، وتهدم منزله جزئياً. ولو لم تقع الحرب، تخيلوا كم كان الاستثمار بمبلغ ١ ٠٠٠ دولار في كل من الحالتين قد عزز المشروعين ووسع نطاق العمل الحر. وتخيلوا أن أي قروض إضافية كان من شأنها أن تحقق تنمية أكبر، وتخلق شبكة أمان اجتماعي، ليس لهذين الشخصين فحسب، وإنما أيضاً لجميع أفراد أسرتيهما.

وقد أثبت الإئتمان البالغ الصغر فعالية في تحسين سبل العيش ”عن طريق تيسير إدارة النفقات والحؤول دون المزيد من المعاناة“ (A/65/267، الفقرة ٢٨)، مثلما ذكر الأمين العام بان كي - مون في تقريره. والتحديات التي تواجه الإئتمان البالغ الصغر هائلة. لذلك، يجب أن نبدي عزماً مماثلاً على كفالة أن يحظى المزيد والمزيد من أشد الأسر

فقراً في العالم، ولا سيما نساء تلك الأسر، بالفضل لممارستها المهن الحرة وغيرها من الخدمات المالية والتجارية. ونردد دعوة الأمين العام إلى أن تُستكمل الجهود لتعزيز الإئتمان البالغ الصغر والإدماج المالي بالتدخلات التي تعزز التصدي لجوانب الفقر، من قبيل الإستثمارات في الصحة والتدريب على المهارات.

السيد لوليتشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يسعد وفدي ان يشارك في هذه المناقشة عن تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وهما مسألتان يعلق بلدي، وعلى رأسه الملك، أهمية وأولوية استراتيجيتين. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالتزام الأمين العام للأمم المتحدة، الذي شارك بنشاط في نجاح الاجتماعات الرفيعة المستوى للأهداف الإنمائية للألفية، والتنوع البيولوجي، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. واليوم، نجتمع ونحن أمام مفترق طرق عشية عقد مؤتمرين في ناغويا وكانكون.

إن التوجهات الجديدة التي اعتمدها بلدي حيال التنمية تَظهر، قبل كل شيء، في الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة، وفي تنفيذ خطة العمل الوطنية المعنية بالبيئة، وفي الاستراتيجية الإنمائية الريفية لعام ٢٠٢٠ وإطلاق مبادرة التنمية البشرية. والاستراتيجية الإنمائية الريفية لعام ٢٠٢٠ ركن محدد في تنمية البلد عموماً. ويرتكز تنفيذها على التقاء السياسات العامة التي يمكنها أن توفر التصديات المناسبة للعديد من المشاكل الاجتماعية التي تواجهها المناطق الريفية. وثمة هدف مركزي للاستراتيجية هو تهيئة أفضل الظروف المؤاتية، بغية أن يتمكن سكان الأرياف من الدخول في عملية ناشطة تمكّننا من تصحيح جوانب الخلل. ويرتكز عمل الحكومة المغربية في مكافحة الفقر على ركيزتين: الأولى، نشر البنية التحتية الأساسية في جميع أنحاء البلد؛ والثانية، اعتماد نهج مستهدف لمكافحة الفقر، يرتكز على نتائج محددة. والمبادرات التي نقوم بها تتيح لنا التخفيف من مستوى الفقر، الذي انتقل من ١٩ في المائة عام ١٩٩٨ إلى ١١ في المائة عام ٢٠٠٦، وهو تراجع نسبته ٥٠ في المائة تقريباً. وأُطلق عدد من المبادرات الوطنية كجزء من ذلك، وهي تنعكس في إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية، وتنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهذه المبادرة، التي أوحى بها وأطلقها الملك في عام ٢٠٠٥، هي نهج ابتكاري لمكافحة الفقر وتنمية المناطق المهمشة. والمعايير الأربعة لهذه المبادرة هي ما يلي: ضمان ظروف معيشية لائقة لأضعف الناس؛ ووضع مشروع اجتماعي لتعزيز التنمية المتماسكة والشاملة على الصعيد العالمي؛ والتخفيف من الأثر السلبي للفقر؛ واستغلال الخبرة الأجنبية لمكافحة الفقر والحرمان. وتسعى هذه المبادرة إلى الحد من الفقر والحرمان الاجتماعي، عن طريق أعمال الدعم المكرسة لأنشطة توليد الدخل، وتنمية القدرة، وتحسين ظروف الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية. وسوف يُعقد في الأيام المقبلة اجتماع لتقييم التقدم المحرز عن طريق هذه المبادرة، بمشاركة الخبراء الدوليين والوطنيين، لتقييم أثر هذه المبادرة على الحد من الفقر، ولتبادل الممارسات الجيدة أيضاً.

وبغية مكافحة الفقر بفعالية، يعمل بلدي بثبات على تعزيز مؤسساته المالية الوطنية، وتحسين ظروف الحصول على التمويل. هنا، وكجزء من عملية إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، أُطلق الإئتمان البالغ الصغر للفقراء. والإئتمان البالغ الصغر، وهو آلية مالية قريبة العهد، يلبي الإحتياجات العاجلة للفقراء بغية الحصول على الموارد المالية. وقروض الإئتمانات البالغة الصغر التي أُعطيت لأفقر السكان في المغرب في السنوات القليلة الماضية بلغت قيمتها ٢٩ مليون يورو، أي بارتفاع يزيد على ٨١ في المائة مقارنة بالسنوات الماضية. وإنشاء الحكومة المغربية للمجلس الاستشاري المعني

بالإئتمانات البالغة الصغر دليل على أن إنشاء إطار قانوني لتعزيز الإئتمانات البالغة الصغر يُظهر إرادة المثابرة في مكافحة الحرمان الاجتماعي. وفي المغرب، تتيح المؤسسات البالغة الصغر لنسبة ٦٠ في المائة من السكان ذوي النشاط، أو ٦ ملايين نسمة، الحصول على الوظائف. وهذا النشاط البالغ الصغر، الذي يأتي استجابة للإجراءات المصرفية غير الرسمية، ملائم لشبكة كبيرة من المؤسسات الصغيرة. ولا بد لي من التشديد هنا، وتكرار الكلام الذي قاله زميلي سفير بنغلاديش، على أن وضع النساء اللواتي يستفدن من الإئتمانات البالغة الصغر آخذ في التطور، مثلما تبينه – وأعتقد أن الفضل في هذا يعود إلى مثابرة النساء – حقيقة أن النساء يحرزن نتائج أفضل بكثير عندما يتلقين قروضاً إئتمانية بالغة الصغر.

والأخطار المتعددة التي تواجه بيئتنا العالمية تخلّف مضاعفات خطيرة على تنامي الفقر، وتعيق بدرجة كبيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وثمة علاقة وثيقة بين الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. والإعلان الذي اعتُمد في نهاية الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في بداية الدورة الحالية كان خطوة هامة صوب تقييم الفرص والعقبات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من الجميع. وإجراء متابعة في المدى القصير سيعزز بلا شك عملية تحقيق تلك الأهداف. وفي ذلك السياق، من الأهمية بمكان توخي إجراء مراجعة وتقييم لهذه الأهداف على أساس سنوي.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أعرب عن مدى سعادتي لتمكّني اليوم من أخذ الكلمة بالنيابة عن بلدي، جمهورية بنن، بمناسبة الجلسة العامة الحالية المكرسة لنتائج السنة الدولية للإئتمانات البالغة الصغر ومتابعتها. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الشامل، وقبل كل شيء على التحليل ذي الصلة والتوصيات الواردة فيه، التي تتماشى كثيراً مع القرار ١٩٧/٥٣، الذي أعلنت فيه الجمعية العامة عام ٢٠٠٥ السنة الدولية للإئتمانات البالغة الصغر.

وحرصاً على مكافحة كل أشكال الفقر والاقصاء الاجتماعي التي تؤثر على معظم سكان بنن خاصة في المناطق الريفية، اعتمدت الحكومة الحالية، منذ مجيئها إلى السلطة، خطةً واستراتيجية، تتمثل ركائزهما الرئيسية في ما يلي: توطيد الاقتصاد الكلي؛ وتنمية رأس المال البشري والإدارة البيئية؛ وتحسين الحوكمة والقدرات المؤسسية؛ وتعزيز الوظائف المستدامة وتحسين قدرات الفقراء على المشاركة في صنع القرار وعمليات الانتاج من خلال تحسين إمكانية الحصول على الائتمانات البالغة الصغر. وتهدف القروض الصغيرة، فوق كل شيء، إلى تمكين الغالبية من الفقراء ومن تعوزهم الموارد المالية من الانخراط في أنشطة مدرة للدخل. وأثبتت مثل هذه القروض جدواها في عدد من البلدان الآسيوية باعتبارها وسيلة فعالة لإيقاظ القدرات الكامنة في رأس المال البشري، وقد أدت في كثير من الحالات إلى مكاسب مذهلة في وقت قياسي من حيث الزيادة في دخل الفرد.

في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أطلقت حكومة بنن، استلهاماً من هذا الأداء الجدير بالإطراء، مبادرة رئيسية تعرف باسم برنامج الائتمان البالغ الصغر للفئات الأشد فقرا، بقيمة ١٠ بلايين من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أو ما يعادل ٢٠ مليون دولار، وقامت بتعيين شابة تتمتع بصفات استثنائية وزيرةً للائتمان الأصغر لتتولى إدارة البرنامج. ويدعم هذه الوزارة في تنفيذ هذا البرنامج عدد من الشركاء، مثل مصرف التضامن الإقليمي، والجمعيات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية. ومنذ ذلك الوقت، استطاع برنامج الائتمان البالغ الصغر للفئات الأشد فقرا تمكين ما يقرب من ٦٠٠ ألف شخص، معظمهم من النساء

في الحضر والأرياف. وقد حدا الزخم الناجم عن مبادرة الحكومة وآثارها في تحسين الظروف الحياتية للفقراء، خاصة النساء، بالدولة إلى مواصلة جهودها في التمويل والإشراف. وهكذا تلقى البرنامج، الذي ما فتئ يتوسع، حشداً من الأموال يقرب من ٣٢ بليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية أو ما يقرب من ٦٤ مليون دولار، ولا يزال الناس يواصلون العودة طلباً للمزيد. وقد أدخلت أيضاً في البرنامج ابتكارات تتركز على محو الأمية، والتأمين البالغ الصغر، والتأمين الصحي التعاوني، علاوة على إدخال تكنولوجيا البيولوجيا الإحصائية، بهدف تعزيز المهنية وأمن الأموال. وتسعى حكومتنا، التي تهدف على المدى القصير إلى توسيع البرنامج ليشمل مليون نسمة على الأقل، إلى تدبير المزيد من الموارد في السياق الحالي الذي تخيم عليه تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي أثرت تأثيراً شديداً على اقتصاد البلد. وهذا أحد الشواغل التي ينبغي التصدي لها خلال مناقشتنا الحالية، وهو تحديداً كيف يمكن مساعدة البلدان التي حالفها النجاح في تطوير الائتمان البالغ الصغر على الحصول على أموال بمعدلات فائدة مريحة تمكّنها من منح الائتمانات للأشخاص الأكثر حاجة إليها.

وفي ضوء تجربتها، تدعو بنن المجتمع الدولي إلى دعم النُهُج التي اعتمدتها البلدان النامية فيما يتعلق برصد الإداريين ومتلقي القروض الصغيرة، لا سيما في إعداد اللوائح الفعالة التي تحكم هذا القطاع الواعد، وإن كان شديد الضعف، مع صلاته الوثيقة بالشبكات غير الرسمية. إن التفاوتات والاختلالات التي تم الكشف عنها مؤخراً في عدد من البلدان الأفريقية، والتي كان لها تأثير مدمر على الأشخاص المعنيين، بما في ذلك بنن، تظهر بدون شك مدى عقلانية التوصيات التي قدمها الأمين بهذا الخصوص في تقريره. ولا يمكننا إنكار الحاجة إلى اعتماد لوائح ملائمة وتنفيذها كجزء من نهج عالمي يهدف إلى زيادة عرض الخدمات المالية المتاحة للناس الذين يرزحون في الفقر، وإلى تعزيز تنسيق السياسات المالية، وإلى الاستجابة لتعقد المشاكل التي يثيرها هذا النوع من المنتجات المالية.

ولا يمكننا إلا الترحيب، كما أكدت بنن قبل عدة أيام في اللجنة السادسة، بإدراج مسألة تنسيق تشريعات التمويل البالغ الصغر في جدول أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وستسمح لنا الدراسات التي سيقود إليها عمل اللجنة بتحديد ملامح التمويل البالغ الصغر بشكل أفضل، ويمثل ذلك أداة مهمة لتعزيز التنمية وزيادة تأثيرها وإسهامها في تحسين التنمية البشرية المستدامة إلى أقصى حد وفي كل البلدان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في الجلسة المكرسة لنتائج ومتابعة السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر.

بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٢٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.